E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

15 November 2023
ORIGINAL:عربي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

الإجتماع السنوي الثامن لفريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة

15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

موجز

تم إنشاء فريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة في عام 2016 لتعزيز الروابط وتبادل المعلومات حول سياسات الإعاقة بين دول المنطقة العربية وتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام 2030 للتنمية المستدامة. انعقد الاجتماع السنوي الثامن لفريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة افتراضيًا في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

وركز الاجتماع على عدد من المواضيع المتعلقة بالإعاقة في المنطقة العربية. وتضمنت هذه المواضيع العلاقة بين الإعاقة والفقر، والتقدم المحرز في تنفيذ المنصة العربية للشمول الرقمي وتحديثات عن التقدم المحرز في المشاريع المتعلقة بالإعاقة التي تنفذها الإسكوا. كما تضمن الاجتماع تحديثات من الدول العربية حول التطورات المتعلقة بالإعاقة على الصعيد الوطني بالإضافة إلى توصيات لخطة العمل المقترحة للفريق لعام 2024.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

الافتتاح

بعد الترحيب بالمشاركين طلبت السيدة فتحية عبد الفاضل الوقوف دقيقة صمت لأرواح الشهداء في فلسطين والسودان في ظل الحرب التي تعاني منها البلدين. بعد ذلك، ألقت السيدة فتحية عبد الفاضل كلمة افتتاحية وعرفت عن المشاركين وفريق الإسكوا وعرضت جدول الأعمال.

جلسة استثنائية مخصصة لمناقشة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في الحروب والأزمات

و تلت دقيقة الصمت مداخلة للسيد عجاج عجاج مدير عام المديرية العامة للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة فلسطين أوضح فيها تداعيات الحرب الحالية على غزة وعلى الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة على وجه التحديد. أوضح السيد عجاج حجم الكارثة الإنسانية الناتجة عن الحرب مستشهداً بأعداد القتلى والجرحى والنازحين في قطاع غزة. و ذكر السيد عجاج أنه يتوقع أن 40 إلى 50 في المئة من الثماني والعشرين ألف جريح الذين أصيبوا حتى الأن قد يصبح لديهم إعاقة دائمة. وأكد السيد عجاج أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأكثر عرضة لآثار هذه الحرب وأنهم الأكثر احتياجاً لتلبية ضروريات العيش كالمأكل والطبابة والمأوى المناسب. كما أوضح السيد عجاج أن المواثيق الدولية وما تنص عليه من حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في الحروب كالمادة 11 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتم إحترامها في الحرب على غزة.

وتلا ذلك مداخلة للسيدة رحاب مصطفى الأمين العام للمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في السودان حول الأشخاص ذوي الإعاقة وتداعيات الحرب الحالية في السودان. أوضحت السيدة مصطفى أن الحرب التي اندلعت بتاريخ 15 نيسان/أبريل في السودان لم تكن متوقعة و بالتالي لم تكن هناك أي استعدادات للتعامل مع تبعاتها لا سيما مع آثارها على الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد شملت الحرب ولاية الخرطوم التي تعد الأكبر من حيث عدد السكان في السودان وولايات غرب السودان. وأشارت السيدة مصطفى إلى انقطاع سبل المواصلات نتيجة الحرب مما كان له أثر سلبي كبير على الأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانية انتقالهم إلى أماكن آمنة،إضافة إلى عدم جهوزية دور الإيواء التي لجأ إليها بعض الأشخاص ذوو الإعاقة وإخلاء العديد من المنظمات الإنسانية مراكزها مع بدء الحرب واستمرار النزاعات المسلحة. و تلا ذلك نقاش حول آثار تلك الأزمات على الأشخاص ذوي الإعاقة.

وشملت مناقشات هذه الجلسة عدداً من المداخلات كما يلي:

- أعربت السيدة رشا الشلح من المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني. ودعت إلى دراسة الأثار السلبية ما بعد الحرب، ولاسيما الجانب النفسي للأطفال في غزة الذين أصيبوا بالإعاقة بسبب الحرب الحالية والقصف العنيف. كما اقترحت السيدة الشلح في وقت لاحق إنشاء مجموعة للخبراء على تطبيق واتس آب مما قد يساعد على استمرارية النقاشات.

- وأشاد السيد عجاج بمداخلة السيدة رشا ذاكراً أن التداعيات ما بعد الحرب ستكون كبيرة على الأشخاص ذوي الإعاقة. واقترح تشكيل لجنة صغيرة من خبراء الإعاقة في المنطقة لمناقشة تحديات ما بعد الحرب، وأهمها الحصول على البيانات الدقيقة والتفصيلية حول عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تدعم وضع البرامج والسياسات لضمان توفير الدعم اللازم للأشخاص ذوي الإعاقة

من تأهيل ومساعدات على المدى القصير، ووضع الخطط والاستراتيجيات على المدى الطويل من تعليم وعمل وحماية اجتماعية وخدمات صحية.

- وشكر السيد عبد الله أدياكيتي من وزارة الشؤون الإجتماعية والطفولة والأسرة في موريتانيا الاسكواء تنظيم الاجتماع الثامن لفريق خبراء الإعاقة وأكد تضامنه مع شعبي فلسطين والسودان لما يتعرضون له من قتل ودمار في الدولتين، متمنياً أن تنتهى الحرب قريباً.

- وتطرقت السيدة إيمان كريم، المشرف العام للمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر، في مداخلاتها إلى الإنتهاكات الحقوقية الواضحة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني حالياً في غزة. وأكدت على أهمية عقد لقاء تنسيقي بين جمعيات الأشخاص ذوي لإعاقة والمجالس الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الحقوقية في المنطقة العربية لدعم إيجاد حلول لتداعيات الحروب والأزمات على الأشخاص ذوي الإعاقة.

الجلسة الأولى: العلاقة بين الإعاقة والفقر

بدأت السيدة فتحية عبد الفاضل هذه الجلسة بعرض حول موجز السياسات حول الإعاقة والفقر الذي أعدته الإسكوا وشاركته مع خبراء الفريق قبل الاجتماع لابداء ملاحظاتهم عليه. وأوضحت السيدة عبدالفاضل في مداخلاتها، العلاقة الوطيدة بين الإعاقة والفقر، فقد تسبب الإعاقة الفقر، وقد يؤدى الفقر إلى حصول أو تفاقم الإعاقة. فالفقراء هم أكثر الفئات السكانية المعرضة للإصابة بنوع من أنواع الإعاقات، إذ ان سوء التغذية وغياب الرعاية الصحية وعدم توفر مياه الشرب النظيفة وغياب خدمات الصرف الصحي في المناطق السكنية الفقيرة تجعل من الفقر مسبباً للإعاقة. وأضافت أن ليس كل الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في دائرة الفقر، ولكن قد تكون الإعاقة أحياناً سبباً ونتيجة للفقر. ففي بيئة محيطة غير دامجة تتمثل في صعوبات لإمكانية الوصول إلى مؤسسات التعليم والرعاية الصحية وأماكن العمل قد يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة للعيش في دوامة الفقر.

هذا وتضمن العرض رسومات بيانية من مصر ولبنان لبيان التفاوت في حصص العاملين الحاصلين على تعليم أقل من الأساسي بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص من غير ذوي الإعاقة، وتتضح أن النسبة عالية للاشخاص ذوي الإعاقة. وينطبق هذا التفاوت على نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في الدولتين. ويؤكد هذا من خلال العوائق التى يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة التي تحول عدم حصولهم على التعليم في مرحلة مبكرة من حياتهم، مما له نتائج سلبية على المدى الطويل للالتحاق بسوق العمل، إضافة الى عدم تكافؤ الفرص في التوظيف والتدريب المهني. كما تم عرض رسم بياني لدولة فلسطين والصومال حول النسبة العالية الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، مقارنة بالاشخاص غير ذوي الإعاقة، وذلك بسبب غياب سياسات العمالة الشاملة، والتحديات التى يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الحصول على التعليم الذي يؤهلهم على الحصول على الوظيفة المناسبة، مما يجعل الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر عرضة للانخراط في العمل الغير نظامي.

وتطرّق العرض إلى مفهوم استخدام مصطلح "حلقة مفرغة" لوصف العلاقة بين الإعاقة والفقر. فسكان المناطق الفقيرة معرضون للحرمان من التمتع بالتغذية الجيدة، ومياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، وهي كلها عوامل تزيد من خطر الإصابة بالأمراض والأوبئة التى قد تكون سبباً في الإعاقة، ولا سيما تحت ظروف العجز المالي لدى الأسر التى لديها أفراد ذوو إعاقة مما يحول دون الحصول على الرعاية الصحية اللازمة لهم. وفي الجانب الأخر، هؤلاء الأشخاص الذين تسبب لهم العيش في بيئة فقيرة لاصابتهم

بنوع من أنواع الإعاقة قد يتعرضون للإقصاء من الحصول على التعليم، والتدريب والتوظيف والجوانب الأخرى من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما يهمشهم اقتصادياً ويضعهم في دائرة من الفقر تدوم مدى الحياة. وشرح العرض أن تقليص هذا الترابط وكسر الحلقة المفرغة، يتطلب العمل على الوصول إلى الإدماج الكامل، وتعزيز الشمول في المجتمع، وتحسين إمكانية الوصول لخدمات التعليم والرعاية الصحية، وإتاحة فرص العمل اللائق ليتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من التمتع بحقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين. واختتم العرض بمشاركة فيديو يضم أشخاصاً ذوي إعاقات مختلفة يشاركون تجاربهم في العيش في بيئة فقيرة بسبب إعاقتهم، وكيف أن الفقر ساهم في كونهم أشخاصاً ذوي إعاقة. وختم الفيديو بالمطالبة بكسر هذه الحلقة المفرغة من خلال ضمان تكافؤ الفرص في التعليم والتوظيف.

بعد ذلك ، قدمت السيدة ماريا كارمن ألبين لارديس والسيدة ريما عبد الخالق من فريق الفقر في الإسكوا عرضاً حول قياس الروابط بين الإعاقة والفقر باستخدام أداة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد. بدأت السيدة لارديس العرض بتوضيح أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله جزء من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كذلك فإن مبدأ الشمولية، بما في ذلك دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، مطلوب أيضًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوضحت السيدة لارديس، نقلاً عن تقرير بيانات الإعاقة[1]، أن الأبحاث تؤكد أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أكثر عرضة للفقر من غيرهم، مضيفةً أن ذلك يختلف داخل مجموعة الأشخاص ذوي الإعاقة. ثم أشارت إلى أن الأشخاص ذوي احتياجات الدعم العالية كانوا عمومًا أفقر من أولئك الذين لديهم احتياجات دعم أقل كما أن النساء في المناطق النائية هم أكثر فقراً من غيرهم. ثم انتقلت السيدة كارمن لشرح كيفية قياس الفقر متعدد الأبعاد. كما أوضحت أن العملية تبدأ باختيار الأبعاد والمؤشرات والأوزان لتحديد من هو الفقير. فمثلاً يمكن اختيار أبعاد كالتعليم والصحة والمستوى المعيشي، ويلي ذلك اختيار المؤشرات تحت كل من الأبعاد. في بُعد التعليم مثلاً، قد يتم اختيار مستوى الحضور وعدد السنين التي يمضيها الفرد في المدرسة كمؤشرات. بعد ذلك يوضع وزن يحدد أهمية كل من المؤشرات وتعتمِد هذه الأوزان على أولويات البلدان. ثم تأتي مرحلة تحديد "من هو الفقير" وهو السؤال الذي يستوجب تحديد خط فقر وطني من قبل الدول للإجابة عليه. وأضافت أن ذلك يتبعه حوسبة البيانات وتصنيفها حتى يتم احتساب قيمة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد مما يمكّن صناع القرار من الاستفادة منه في اتخاذ القرارات و تصميم البرامج.

بعد ذلك، شرحت السيدة لارديس الأنواع المختلفة من مؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد بما في ذلك الأدوات العالمية والإقليمية والوطنية، وذكرت بعض الاستخدامات السياساتية لمؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد الوطنية والتي تتضمن: استكمال إحصاءات الفقر النقدي؛ وتتبع مستويات الفقر بشكل رسمي؛ وتخصيص الموارد حسب القطاع والمنطقة؛ واستهداف المناطق أو المجموعات أو الأسر المهمشة؛ وتنسيق السياسات عبر القطاعات والمستويات دون الوطنية؛ وتعديل السياسات بناءً على ما ينجح؛ وتحسين مستوى الشفافية.

ثم قدمت السيدة ريما عبد الخالق شرحاً لأداة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد التي طورتها الإسكوا. وتُعتَبَرُ هذه الأداة أداة رقمية يمكن استخدامها وتخصيصها من قبل الدول الأعضاء لإنشاء مؤشرات وطنية تأخذ في الاعتبار خصوصيات وسياقات كل دولة. بعد ذلك، ذكرت السيدة عبد الخالق أن الأداة تتيح لصناع القرار والأشخاص غير المتخصصين في علم الإحصائيات العمل على تصميم مؤشر فقر متعدد الأبعاد،كما تزيد الأداة الشفافية و تمكّن الدول من رصد المؤشرات عبر الزمن. وعرضت السيدة عبد الخالق المؤشر الذي استعملته موريتانيا عام 2022 إضافة إلى الأبعاد والمؤشرات التي تم اختيارها لتصميم المؤشر. وتضمنت هذه الأبعاد التعليم والصحة والمستوى المعيشي والتوظيف. وقد احتوت كل من الأبعاد على سلسلة من المؤشرات، وكان لكلمن الأبعاد نفس الوزن في المؤشر الموريتاني. وقد تم الاتفاق على كل ذلك بالتنسيق

[1] https://tinyurl.com/58ctcy97

مع الجهات المعنية في موريتانيا. بعد ذلك أوضحت السيدة عبد الخالق كيفية استعمال الأداة من خلال عرض عدة صفحات من الموقع الإلكتروني للأداة. وأشارت إلى أن الأداة تمكّن المستخدم من رؤية مساهمة كل من الأبعاد والمؤشرات في الفقر، كما تمكّن المسخدم من التصنيف حسب المناطق أو المجموعات المختلفة بما في ذلك مجموعة الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الختام، قدّمت السيدة لارديس بعض التوصيات التي قد تستفيد منها الدول الأعضاء عند استخدام الأداة لتصميم مؤشر يأخذ بعين الاعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة، فأكدت على ما يلي:

- أهمية تصنيف بيانات الفقر متعدد الأبعاد حسب الإعاقة ونوعها وحدتها.
- أهمية إدراج أسئلة حول الصعوبات الوظيفية عند جمع البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة .
- ضرورة أخذ عينات أكبر من اللازم خلال مرحلة جمع البيانات لتزيد إمكانية التصنيف.

وخلال المناقشة، تمحورت أسئلة ومداخلات المشاركين حول ما يلي:

- أستفسر السيد تركي حلبي من المملكة العربية السعودية عن إمكانية الحصول على حساب يخوله من استعمال الأداة التي طورتها الإسكوا وأوضحت السيدة ريما إمكانية تسجيل دخول أي شخص يرغب في استعمال الأداة مشيرة إلى أنها ستقوم بمشاركة الرابط مع الحضور.

- وسأل السيد عجاج عن مجالات التعاون مع الإسكوا في قياس عرضة الأشخاص ذوي الإعاقة للفقر، في ظل إطلاق دولة فلسطين لاستراتيجية الفقر المتعدد الأبعاد لأعوام 2023- 2030 منذ 5 أشهر.. ونوّه السيد عجاج بالتقرير الذي صدر مؤخراً عن الإسكوا حول الحرب على غزة والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين، ومن ضمنها التوقعات بأن يرتفع معدل الفقر ارتفاعاً حاداً و بناءً على ذلك استفسر السيد عجاج عن امكانية أخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار أثناء استعمال الأداة لتصميم مؤشر خاص بدولة فلسطين. و أجابت السيدة لارديس بأن السياق الحالي في ظل الحرب على غزة يعتبر تحدياً كبيراً يعيق عملية جمع البيانات مما يجعل عملية رصد آثار أي مبادرة صعباً جداً. وأشارت السيدة لارديس إلى أن بدء عملية جمع البيانات سيكون أسهل بعد انقضاء هذه الحرب. و في ما يخص تعديل المؤشر ليكون أكثر تركيزاً على الأشخاص ذوي الإعاقة، أوضحت السيدة كارمن أهمية اختيار المؤشرات المناسبة وأهمية تصنيف البيانات للحصول على صورة واضحة. وأضافت السيدة عبد الخالق أن التقرير الذي ذكره السيد عجاج استعمل محاكاة للبيانات بغياب البيانات المحدثة.

- و استفسرت السيدة رشا الشلح من الأردن عن مدى قدرة الأداة على مراعاة التنوع الثقافي في بلدان المنطقة مما يجعل أسباب الفقر في كل من البلدان مختلفاً. وأفادت السيدة لارديس أن هذا أحد الأسباب وراء تطوير مؤشرات فقر وطنية عوضاً عن الاكتفاء بمؤشرات إقليمية أو عالمية مما يتيح للدول أخذ خصوصياتها بعين الإعتبار. وأضافت السيدة كارمن بأن المؤشر يقوم بقياس عوارض الفقر وليس أسبابه الأساسية.

- وقال السيد حمود الشبيبي من عُمان أن الظروف المحيطة بظاهرة الفقر في المنطقة العربية تتفاوت بين الدول المختلفة، وأن قياس الفقر هو أمر صعب خاصة في ظل عدم اعتماد بعض الدول لخطٍ للفقر. وأشار إلى أهمية تحديد نسبة الفقر بين الأشخاص ذوي الإعاقة و مقارنتها بنسبة الفقر العامة للحصول على صورة لواقع العلاقة بين الفقر والإعاقة. وأوضحت السيدة عبد الفاضل أن موجز السياست يتكلم عن فكرة ارتباط الفقر بالإعاقة بصورة عامة دون التطرق إلى سياقات البلدان المختلفة.

- وبخصوص مرونة الأداة في الاستجابة لخصائص الدول أضافت السيدة عبد الخالق أن الأداة تستند للمسح المتوفر لدى الدولة وأن المسح ليس مشتركاً بين الدول مما يتيح مواءمة المؤشر لخصوصيات كل دولة.

- وأضاف السيد عبد الله أدياكيتي من موريتانيا أن بلاده بصدد إعداد إحصاء شامل يأخذ بعين الاعتبار تصنيف واشنطن مما يساعد على تحديد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في موريتانيا شاكراً الإسكوا لدعمها في هذا المشروع. و أشادت السيدة لارديس بالجهود التي بذلتها موريتانيا في تصميم الأسئلة المتعلقة بالإعاقة في المسح، كما أكدت السيدة عبد الفاضل أهمية اختيار عينة كافية وممثلة في هذا المشروع.
- وقدم السيد خالد حنفي من المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر مداخلة أوضح فيها أن خمسة عشر في المئة من سكان العالم على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة وأن عدداً كبيراً جداً من هؤلاء، ما يقارب ثلثيهم أو أكثر، موجود في الدول النامية، وبالتالي الدول العربية باعتبارها من الدول النامية فيها عدد كبير من الأشخاص ذوي الإعاقة. ويزيد من أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة ما يحدث من حروب ونزاعات داخل الدول العربية سواء كانت في مناطق مختلفة في السودان وفلسطين وليبيا وفي مناطق أخرى من العالم العربي. فكل هذه الصراعات والنزاعات تؤدي بالفعل إلى تفاقم وزيادة أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة لما تسببه الحروب من دمار وخراب يؤدي بالتبعية إلى حدوث فقر في كل طبقات المجتمع ومنها الأشخاص ذوي الإعاقة. وهنا تأتي أهمية الحديث عن مؤشرات قياس الفقر من خلال مؤشر متعدد الأبعاد لا ينظر فقط إلى البعد النقدي بل ينظر أيضاً إلى أبعاد أخرى مثل مستوى التعليم ومستوى الصحة ومستوى توافر الخدمات والمرافق المختلفة في حياة الأشخاص بشكل عام وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة.

الجلسة الثانية: التقدم المحرز في تنفيذ المنصة العربية للإدماج الرقمي

قدم السيد محمد نوار العوّا، المستشار الإقليمي لشؤون التكنولوجيا والتنمية في الإسكوا، عرضاً حول التقدم المحرز والإنجازات المحققة في إطار مشروع المنصة العربية للإدماج الرقمي. وقد بدأ العمل بالمشروع في العام 2020 بهدف دعم واضعي السياسات المعنيين بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والنفاذية الرقمية في تطوير وتحسين سياسات النفاذية الرقمية من خلال دعم الإجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدام كافة وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. ونتج عن المشروع توفير المنصة الإقليمية الأولى التي يمكن النفاذ إليها بشكل كامل من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة. كما هدف المشروع إلى العمل مباشرة مع الدول العربية التي ترغب في ذلك لتطوير السياسات الوطنية والإرشادات الفنية المتوفرة لديها في ما يتعلق بالنفاذية الرقمية.

وأشار السيد العوّا إلى أن المشروع يتضمن أربعة مكونات رئيسية وهي: نماذج الإسكوا للنفاذية الرقمية؛ والأدوات التفاعلية لتطبيق نماذج الإسكوا؛ والمنصة الإلكترونية التي تحتضن هذه الأدوات والنافذة للجميع؛ والفعاليات الاستشارية واجتماعات الخبراء وتدريب المدربين وورش العمل التي تهدف إلى بناء القدرات في الدول العربية. وانتقل إلى عرض ما تتضمنه هذه المكونات حيث أشار إلى أنه جرى حتى الآن تطوير نموذجين ضمن المكوّن الأول وهما متاحان باللغة العربية والإنجليزية على موقع الإسكوا، أولهما نموذج الإسكوا حول السياسة الوطنية للنفاذة الرقمية وهو يوفر لواضعي السياسات إطاراً عاماً يسمح لهم بتطوير السياسة مع مراعاة خصوصية كل دولة. أما النموذج الثاني فهو عبارة عن إرشادات فنية وطنية للنفاذية الرقمية تشكّل معياراً يلتزم به كل مطوّري الخدمات أو مطوّري البرمجيات على المستوى الوطني، بما يضمن النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة. وأفاد أنه يجري العمل حالياً على تطوير نموذجين إضافيين يتعلقان بالنفاذية الرقمية لكبار السن والنفاذية الرقمية في التكنولوجيات الناشئة. وتضمّن

العرض لمحة سريعة عن كل من النموذجين المنجزين، مشيراً إلى أنه جرى بالفعل العمل مع عدد من الدول، منها الجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة ودولة فلسطين، في إعداد سياسات وطنية للنفاذية الرقمية ويجري العمل حالياً مع تونس، والأردن وليبيا مؤكداً على إمكانية التعاون مع أي دولة أخرى في هذا الإطار.

وانتقل السيد العوّا إلى استعراض المنصة الرقمية للمشروع[2] مشيراً إلى أنها منصة متوافقة مع برمجيات قراءة الشاشة وتوفّر شريطاً للأدوات لتعزيز النفاذ إلى المحتوى بما يمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من التصفح بصورة سهلة. وتتضمن المنصة منتدى خاص مخصصاً لأعضاء فريق الخبراء المعني بالإعاقة للتشاور ومشاركة الفعاليات أو المنشورات ويتم الولوج إليه بشكل آمن من خلال اسم مستخدم وكلمة مرور تعطى لكل مستخدم. تتضمن المنصة أيضاً زاوية للموارد والتقارير والدراسات المتعلقة بالنفاذية الرقمية والتي يعمل فريق العمل على مواءمتها والتأكد من انها قابلة للنفاذ من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى عدد من الأدوات التفاعلية للسياسات والإرشادات الفنية التي يمكن اختيار منها المكونات التي ترغب فيها الدول للحصول على وثيقة أولية. وستتوفر قريباً على المنصة الأداة الذكية لمواءمة المحتوى وهي أداة يجري العمل عليها حالياً بهدف مواءمة المحتوى لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة سريعة. وفي الختام أكد السيد العوّا على استعداد الإسكوا لتقديم الدعم الفني للدول العربية التي ترغب في تطبيق هذه النماذج والأدوات وتحسين سياساتها الوطنية.

وخلال المناقشة، تمحورت أسئلة ومداخلات المشاركين حول ما يلي:

- أشارت السيدة إيمان كريم، المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر، إلى العمل الذي يجري حالياً في مصر على النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مبادرات ومشاريع منها مشروع بين وزارة الاتصالات ومختلف الجهات المعنية لجعل المواقع الإلكترونية متاحة للاشخاص ذوي الإعاقة. كما أطلق المجلس مبادرة لتطوير إستراتيجية وطنية للتمكين التكنولوجي للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع وزارة الاتصالات ووزارة التضمن الاجتماعي. كذلك يعمل المجلس على التوعية حول النفاذية الرقمية للنساء ذوات الإعاقة بالتعاون مع الجمعيات، إضافة إلى جهود الحكومة المصرية لإتاحة المواقع الإلكترونية المختلفة والعمل على توفير الشمول المالي واستخدام التكنولوجيا في التوظيف وفي العمل وفي التعليم وغيرها. وعمل المجلس بالتعاون مع الوكالة اليابانية على تطوير برنامج دايزي (DAISY) الذي يهدف إلى تحقيق النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية وأنواع أخرى من الإعاقة، وقد قام المجلس في المرحلة الأولى بإنتاج وحدات لتحويل النصوص المكتوبة إلى نصوص مسموعة وذلك بالتعاون مع الجامعات. وسيجري استكمال المشروع من خلال المرحلة الثانية التي تهدف إلى إتاحة المناهج التعليمية. وأكدت على استعداد المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر للتعاون مع الإسكوا في هذا السياق.
- وأعربت السيدة عزيزة نعمان، الصندوق الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن، عن الاهتمام بالمشاركة في الدورات التدريبية للعاملين في هذا المجال والحصول على الدعم الفني من الإسكوا لتطبيق النفاذية الرقمية في اليمن
- وأشار السيد عجاج عجاج، وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين، إلى أنه كان عضواً في اللجنة التي عملت على تطوير سياسة وطنية للنفاذية الرقمية في دولة فلسطين وهي حالياً قيد البحث للموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء. وتساءل عن كيفية الاستفادة من النفاذية الرقمية في ظل

[2] http://e-inclusion.unescwa.org/

الحروب والنزاعات في تسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات وتسهيل عملية التواصل بين أركان الوطن خصوصاً مع قطاع غزة في ظل الوضع الحالي. كما أكد على أهمية إعداد خطة تنفيذية للتأكد من تنفيذ السياسة الوطنية والاستفادة الفعلية من النفاذية الرقمية ورصد وتقييم أثر هذه السياسة على المستوى الوطني.

- وسألت السيدة رشا الشلح، المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، عن تفاصيل الولوج إلى المنتدى المخصص لفريق الخبراء كما عبّرت عن استعدادها تقديم المساعدة في موضوع النفاذية الرقمية للاشخاص ذوي الإعاقة البصرية من واقع تجربتها الشخصية.

- وشدّد السيد خالد حنفي، المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر، على أهمية الذكاء الاصطناعي وما يتصل به من تقنيات حديثة والفائدة التي تعود بها على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتساءل عن دور المنصة العربية في إيجاد حلول للإشكاليات المتعلقة ببرمجيات التعرف الضوئي على الحروف (OCR) في ظل مشكلة تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في المنطقة العربية تتمثل في عدم تعرّف برامج التعرف الضوئي على الحروف العربية بالدقة نفسها مقارنة باللغات الأجنبية خصوصاً في قراءة محتوى الجداول باللغة العربية.

- وأكد السيد نوار العوّا رداً على المشاركين عن استعداد الفريق العامل على مشروع النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة للتعاون مع كافة المجالس الوطنية والجهات الحكومية في هذا السياق. وشدّد على أن العمل على تطوير واعتماد السياسات ينبغي أن يستكمل من خلال وضع آليات التنفيذ والرصد مشيراً إلى استعداد الإسكوا للتعاون مع الدول الأعضاء في مرحلة التنفيذ مثلاً من خلال تدريب المدربين ورفع الوعي وغيرها. وفي ما يتعلق بأهمية النفاذية الرقمية في ظل الحروب والأزمات، فأشار إلى أنه بات واضحاً أن التكنولوجيا والإنترنت هي وسيلة أساسية للحصول على المعلومات، وبالتالي تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يفتح أمامهم نافذة ضخمة جداً على الأقل للتواصل إنما أيضاً لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي خاصة في وقت أصبح فيه الوصول إلى المعلومات والنفاذية الرقمية حقاً من حقوق الإنسان. كما أشار إلى أنه جرى اعتماد التشاركية بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية في وضع سياسات النفاذية الرقمية. وأوضح أنه ستتم مشاركة رابط منتدى فريق الخبراء مع أعضاء الفريق الجدد الذين ليس لديهم حساب استخدام وطلب من الأعضاء التواصل مع الإسكوا للإبلاغ عن أي مشكلة تقنية تحول دون استخدامهم للمنتدى. وفي ما يتعلّق بالذكاء الاصطناعي، قال السيد العوّا أنه يجري العمل على نموذج خاص بالسياسات المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة أو هي تتضمن الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى الأداة الذكية لمواءمة المحتوى وهي في المراحل الأخيرة من الاختبار، وسيتم نشرها على على موقع المنصة. وهذه الأداة ستحل مشكلة الاطلاع على التقارير التي تتضمن صوراً أو جداول من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث تحوّلها إلى نص وبالتالي يمكن لقارئ الشاشة التعرّف عليها. وهذه الأداة تستخدم الذكاء الاصطناعي وبرمجيات التعرّف الضوئي على الحروف (OCR) وأداؤها حتى الآن جيد، ولكن الفريق يطمح إلى زيادة مستوى الأداء في هذه الأداة ليكون هناك قريباً نسخ متلاحقة بأداء أفضل.

- وأعربت السيدة فتحية عبد الفاضل عن استعداد الإسكوا لتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في ما يتعلق بالنفاذية الرقمية على أن تُقَدَّم طلبات الدعم الفني عبر القنوات الرسمية للإدارة المعنية. كما أكّدت على أهمية إشراك وزارات التنمية الاجتماعية والهيئات والمجالس المعينة بقضايا الإعاقة في وضع سياسات النفاذية الرقمية وأن لا يكون الموضوع مقتصراً على وزارة الاتصالات او الهيئات التقنية، بما يضمن الأخذ في الاعتبار احتياجات وآراء الأشخاص ذوي الإعاقة. كما شجعت أعضاء

فريق الخبراء المعني بالإعاقة على استخدام منصة مشروع النفاذية الرقمية، وبالأخص المنتدى المخصص لفريق الخبراء، للتفاعل ومشاركة التجارب والخبرات، ويمكن التواصل مع الزملاء في الإسكوا لتفعيل حساب الاستخدام أو للإشارة لأي قصور يمكن معالجته.

الجلسة الثالثة: مشاركة تحديثات الإسكوا حول سير المشاريع والمبادرات المتعلقة بالإعاقة

تم افتتاح الجلسة الثالثة بتقديم نبذة عن انجازات فريق الإعاقة في الأسكوا أولاً ومشاركة الحاضرين للتحديثات والتطورات في الواقع التشريعي والخدماتي للأشخاص ذوي الإعاقة لدى الدول الإعضاء.

1- مشروع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل في الدول العربية:

استهلت هذه الجلسة السيدة فتحية عبد الفاضل، الإسكوا، باعطاء نبذة قصيرة عن مشروع إدماج الاشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل والذي بدأ تنفيذه عام 2020 بالتعاون مع منظمة العمل الدولية . يركز المشروع على ثلاثة جزئيات مختلفة وهي:

- أولا: التشريعات والقوانين المتعلقة بالادماج في سوق العمل وبالتشارك مع مؤسسات حكومية عديدة. والإسكوا في صدد إصدار ملامح قطرية حول سياسات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة للدول العربية.
- ثانياً: المعوقات التي تواجه اصحاب العمل لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم. وقد قامت الإسكوا باعداد مسح على عينة ممثلة لأرباب العمل في بعض الدول العربية (منها الأردن والمغرب ولبنان) للتعرف على الصعوبات التى تعيق أرباب العمل من توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وتم إعداد موجز سياسات للدول الثلاث أعلاه، نُشِرَ على موقع الاسكوا.
- ثالثاً: الصعوبات والعقبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الدخول الى سوق العمل. وتم ذلك عبر بعض الأسئلة من النماذج التى أعدتها منظمة العمل الدولية وتم يضمينها في مسح القوى العاملة في تونس. وأضافت السيدة عبد الفاضل أنه تم إعداد وإصدار دليل عن إدماج الإعاقة في مكان العمل بالاضافة الى إصدار دليل سياسات العمالة الشاملة، وتم نشر الدليلين على صفحة الإسكوا.

2- الشبكة العربية الأوروبية لأبحاث الإعاقة

أشار السيد نزار القطب، الإسكوا، على أهمية البحوث في صناعة التغيير ونوه بالدور الذي تلعبه الشبكة العربية الاوروبية لأبحاث الإعاقة في تنمية القدرات والمعرفة في هذا المجال كونها صلة وصل بين المنطقة العربية وأوروبا. وتطرق إلى أنشطة الشبكة خلال العام 2022، والتي شملت أربعة اجتماعات تشاورية دون إقليمية شارك فيها ممثلين من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. ومؤتمراً إقليمياً في شهر فبراير 2023 بالتعاون مع دولة مالطا والمقرّر الخاص لدى الامم المتحدة المعني بأمور الأشخاص ذوي الإعاقة. و قد تمحور هذا المؤتمر حول مبدأ العيش المستقل وقامت الاسكوا بنشر الأوراق البحثية الثمانية التي تمت مناقشتها خلال المؤتمر.

وذكر أن من ضمن الأنشطة التى تعد لها الاسكوا حالياً:

- إعداد برنامج جولة دراسية لمدة اسبوعين تتيح لشخصين من اثنتين من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية الى السفر وقضاء اسبوعين مع نظرائهم في منظمات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أوروبا ، بهدف مشاركة الخبرات و تبادل المعرفة.
- تنظيم تدريب مناصرة لممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية.

- توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة مالطا ووزارة الادماج والمنظمات التطوعية ومنظمات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مالطا. وهذه المذكرة تفضي بالتحضير لمنحة أخرى في قسم دراسات الإعاقة في جامعة مالطا.

3- أنشطة الدعم الفني:

استعرض السيد ابراهيم عبد الله، المستشار الإقليمي لشؤون الإعاقة في الإسكوا، أنشطة الدعم الفني المقدمة من الاسكوا للدول العربية وأوضح أن العرض سيركز على الأنشطة المقدمة خلال الفترة التي تلت الاجتماع الأخير للفريق حتى وقت اتعقاد الاجتماع الحالي. ومن أبرز هذه الأنشطة ما يلي :

- الدعم الفني لإصلاح نظام تقييم وتحديد الإعاقة في مصر. وتم تقديم الطلب من قبل وزارة التضامن في مصر، ويجري تنفيذه وتنظيم ورشتي عمل وينتهي تنفيذه في شهر يناير 2024
- الدعم الفني لوضع استراتيجية وطنية للإعاقة في ليبيا، حيث تقدمت وزارة الشؤون الاجتماعية الليبية بطلب ويجري تنفيذه وتطوير خطة العمل، ويجري تعيين المستشار الوطني.
- دعم فني لتطوير السياسة الاجتماعية CBID بناءً على طلب وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين وتم الانتهاء من هذا المشروع
- الدعم الفني لتطوير السياسة الاجتماعية CBID لدعم تنفيذ مشروع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية العربية السورية ويتم الانتهاء منه في الربع الاول من 2024
- الدعم الفني لتنظيم دوريتن في مفهوم التنمية الاجتماعية في عمان وبيروت بالتعاون مع مؤسسة سيتي سنتر في مصر. وتم تنظيم أول ورشة عمل في الأردن وسوف يتم تنظيم ورشة العمل الثانية في بيروت بأقرب وقت ممكن

وعلى هامش ختام الجلسة الثالثة تم التباحث بدور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية نشاطاتها وفعاليتها وأهمية برنامج المنح الذي يتم العمل عليه. و تمحورت أسئلة ومداخلات المشاركين حول ما يلي:

- توجه السيد عجاج بسؤال حول السبب وراء تمحور برنامج المنحة الذي تحضر له الشبكة حول منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة حصراً، و لم يشمل المنظمات والهيئات الحكومية. وأوضحت السيدة عبد الفاضل و السيد القطب أن الأنشطة التي يتمحور برنامج المنحة حولها هي مصممة لتستفيد منها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تبادل المعرفة و الاستفادة من أفضل الممارسات في مجال تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة ، لا سيما وأن المشاركين سيقومون بإمضاء أسبوعين مع منظمات من هذا النوع في أوروبا.
- سأل السيد خالد حنفي عن مشروع الدعم الفني لإصلاح نظام تقييم وتحديد الإعاقة في مصر: وأوضح السيد عبد اللهأنه بدأ العمل على المشروع بطلب من وزارة التضامن في مصر، وأن جرى عقد جلستين تدريبيتين في القاهرة في هذا السياق. كما أوضح السيد عبد الله أنه يتوقع انتهاء العمل على المشروع في شهر كانون الثاني 2024.

مشاركة التحديثات من الدول العربية حول أي تطورات متعلقة بملف الإعاقة

وفي سياق آخر شارك أعضاء الفريق التحديثات والتطورات في دولهم خلال فترة ما بين الاجتماعين التي تمحورت على الشكل التالي:

- اشار الاستاذ خالد حنفي المتحدث باسم المجلس القومي ذوي الإعاقة في مصر عن مجموعة من القوانين آخرها تحديث صندوق دعم الاشخاص ذوي الإعاقة. وأصبح للقانون مجلس ادارة من الحكماء وصناع القرار يرأسه رئيس الجمهورية المصري. ومن ضمن التحديثات تحضير بروتوكول بين الهيئة الوطنية للانتخابات ووزارة التضامن الاجتماعي ويتضمن ترتيبات تيسيرية لتسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية الرئاسية المقبلة، ومنها اجراءات للاستمارات التي أصبحت متوائمة مع آليات قراءة الشاشة الخاص وبطريقة برايل ولغة الاشارة. وتشمل التحديثات أيضاً نفاذ الطلبة ذوي الإعاقة الى مكتبة إلكترونية مجانية متاحة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة بالطرق المناسبة. كما أفاد عن تكثيف الجهود في وزارة التضامن لإصدار البطاقة الخاصة للخدمات بالتعاون مع المجلس الأعلى للإعاقة، وتزمع الوزارة الوصول الى ضعف الرقم الحالي للبطاقات بنهاية السنة.

- ومن الجمهورية العربية السورية، تطرقت السيدة عواطف حسن إلى إصدار قانون جديد لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة يوضح موجبات كل الأجهزة من وزارات التأهيل المهني والدراسي والصحي. ويتم العمل حالياً على إصدار أدلة بالتعاون مع منظمات حكومية، مثل دليل عمل لصعوبة التعلم وتوحيد المناهج والتدخل المبكر والكشف المبكر للسمع ومن ضمنها عمل المشافي في هذا الصدد. كما أوضحت السيدة عواطف أنه تم الانتهاء من مشروع إعداد مسودة قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن نسخة من مسودة القانون قد رفعت للدراسة في لجنة التنمية البشرية وسترفع إلى رئاسة مجلس الوزراء. و ذكرت أن ما يميز هذا القانون عن القانون السابق هو وجود مجلس أعلى للأشخاص ذوي الإعاقة مما يتماشى مع كون ملف الإعاقة ملفاً عابراً للقطاعات لا ملفاً خاصاً بوزارة معيّنة. كما أشارت إلى العمل الجاري لتوحيد طريقة عمل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

- قدم السيد عجاج عجاج من دولة فلسطين التطورات المتعلقة باصدار جديد لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم تشكيل لجنة من القطاع المدني للقيام بمراجعة شاملة للقانون بالرغم من الوضع العسكري في جزء من الدولة الفلسطينية. كما أنجزت الجهات المعنية العمل على استراتيجية 2024- 2029 مع تضمين قضايا الإعاقة،إضافة إلى تطوير السياسة وطنية للاتصالات والنفاذ الالكتروني 2024-2029 بجهود وتعاون مع لجنة من وزارة الاتصالات.

- أما السيد عبدالله أدياكيتي من موريتانيا فقد أشار الى تقديم التقرير السنوي حول تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لهذه السنة. وفي مجال المشاركة السياسية تم إصدار قانون وضعي يتعلق بمنح مقاعد مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجالس البلدية والجهوية.

- ومن عمان، أشار المدير عام المديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية السيد حمود الشبيبي إلي صدور قانون الحماية الاجتماعية الجديد في عمان، الذي تضمن تحديد العديد من المنافع الاجتماعية النقدية التي شملت فئات عديدة من المجتمع بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. وأوضح السيد الشبيبي أن من ميزات هذا القانون من الناحية التنفيذية هو أنه يعتمد مبدأ تقييم الأداء الوظيفي في عملية تحديد المستفيدين، ما يصب في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف السيد الشبيبي أنه يتم حالياً العمل على تدريب المعنيين على هذه الاجراءات وربط النتائج بين الصندوق والوزارة للاستحقاقات النقدية الشهرية.

رفع التوصيات ومناقشة خطة العمل المقترحة لعام 2024

دعت السيدة عبد الفاضل المشاركين لإقتراح مواضيع الاجتماع القادم، ذاكرةً أن بعض توصيات الإجتماع الماضي قد تم تنفيذها فيما بعضها الآخر لم ينفذ بعد . وقد أعادت السيدة فتحية ذكر توصيات السيد عجاج والسيدة الشلح في الجلسة الاستثنائية حول عقد اجتماع إقليمي وتشكيل مجموعة عمل لمناقشة تداعيات الحرب على غزة على الأشخاص ذوي الإعاقة والتأثير النفسي على الأطفال ذوي الإعاقة. ثم ذكرت السيدة عبد الفاضل أحد توصيات الاجتماع الماضي التي دعت إلى العمل على تطوير المجالس الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة و تقديم ورقة بحثية عن الموضـــوع وتطوير قواعد البيانات الوطنية. واقترحت نقل هذه التوصيات لاجتماع هذه السنة كذلك.

وأكدت السيدة رحاب مصطفى من السودان على أهمية تلك التوصيات وأثنى عدد من الحضور على ذلك. كما أكدت السيدة عزيزة النعمان من اليمن على نفس النقاط وأوضحت أن البيانات الدقيقة تمكّن مقدمي الخدمات للأشـــخاص ذوي الإعاقة من وضـــع الخططودعم الأشـــخاص ذوي الإعاقة في التدريب والتأهيل والتعليم والتغلب على مشاكل مثل صعوبة الوصول . ونوّه السيد خالد حنفي بأهمية مناقشة موضوع قبول الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع العمل ومواجهة العقبات بالنسبة لأصحاب العمل خاصةً والعاملين الآخرين عامةً. وأوضح السيد حنفي أهمية رفع مستوى القبول المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من الجهود المبذولة في سبيل إدماجهم في سوق العمل. وحذر السيد حنفي من ظاهرة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بأجر رمزي لتطبيق قوانين الكوتا دون الإلتفات إلى الإدماج الحقيقي للأشـــخاص ذوي الإعاقة في ســـوق العمل. وختاماً لليوم شكر فريق الاسكوا لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة الجميع على حضورهم إضافة إلى شكر الزملاء من فريقَي الفقر والتكنولوجيا على مساهمتهم في الاجتماع.

و بذلك خلص الإجتماع إلى التوصيات التالية:

- عقد اجتماع إقليمي وتشـكيل مجموعة عمل لمناقشـــة تداعيات الحرب على غزة على الأشـــخاص ذوي الإعاقة والتأثير النفسي على الأطفال ذوي الإعاقة.
- تطوير قدرات المجالس الوطنية للأشـــخاص ذوي الإعاقة وتقديم ورقة بحثية عن الموضـــوع باعتبارها المسؤول الأول عن شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.
- العمل على تطوير قواعد البيانات الوطنية لا سيما في البلدان المتأثرة بالحروب والنزاعات إذ تؤدي تلك الحروب إلى فقدان البيانات في بعض الأحيان.
- نشر الوعي بين أصحاب العمل وصانعي السياسات والمجتمع بشكل عام حول أهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في ســـوق العمل. وقد يتم ذلك من خلال عقد اجتماعات مع عدد من الغرف التجارية في المنطقة العربية. ويتم أيضـــاً من خلال اهتمام منظمات الأشـــخاص ذوي الإعاقة بتطوير مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة لإدماجهم في سوق العمل عوضاً عن الإكتفاء بتقديم الخدمات.

لائحة المشاركين

الإمارات العربية المتحدة

السيدة مريم البلوشي

مدير إدارة رعاية وتأهيل أصحاب الهمم

وزارة تنمية المجتمع

البريد الإلكتروني: mariam.albloushi@mocd.gov.ae

السيد روحي عبدات

خبير في الإعاقة

البريد الإلكتروني: rawhi.abdat@mocd.gov.ae

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد عبد الله ادياكيتي

مستشار قانوني

وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة

البريد الإلكتروني: diabdallahi@gmail.com

الجمهورية اليمنية

السيدة عزيزة نعمان

مديرة العلاقات العامة

الصندوق الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة

البريد الإلكتروني: azizanoman@hotmail.com

الجمهورية العربية السورية

السيدة عواطف حسن

مديرة السياسات الاجتماعية

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

البريد الإلكتروني: awatef.hasan2016@gmail.com

السيدة فاتن السعود

رئيسة دائرة الرعاية الاجتماعية

البريد الإلكتروني: fatensaud55@gmail.com

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة رشا الشلح

المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البريد الإلكتروني: rasha.sheleh@hcd.gov.jo

المملكة العربية السعودية

السيد تركي بن أحمد حلبي

رئيس قسم تنسيق التمكين الاقتصادي والتوظيف

هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

البريد الإلكتروني: thalabi@apd.gov.sa

المملكة المغربية

السيد أحمد شيخي

وزارة الاسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

البريد الإلكتروني: ahmed.cheikhi@social.gov.ma

cheikhiahmed7@gmail.com

جمهورية السودان

االسيدة رحاب مصطفى

الأمين العام

المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة

البريد الإلكتروني: rihabmustafa22@gmail.com

جمهورية مصر العربية

السيدة ايمان كريم

المشرف العام

المجلس القومي للاشخاص ذوي الإعاقة

البريد الإلكتروني: secretary@ncpd.gov.eg

sec.general.office.ncda@gmail.com

السيد خالد حنفي

مسؤول ملف الاتاحة وعضو المكتب الفني

المجلس القومي للاشخاص ذوي الإعاقة

دولة فلسطين

السيد عجاج عجاج

مدير الادارة العامة للاشخاص ذوي الاعاقة

وزارة التنمية الاجتماعية

البريد الإلكتروني: ajaj.mosa@gmail.com

دولة قطر

السيدة سلوى درويش

القائم بأعمال مدير إدارة التدريب المهني

مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة

البريد الإلكتروني: salwa.darwish@shafallah.org.qa

سلطنة عمان

السيد حمود بن مرداد الشبيبي

مدير عام الرعاية الاجتماعية

وزارة التنمية الاجتماعية

البريد الإلكتروني: hamoodm@mosd.gov.om

مملكة البحرين

السيدة زينب سلمان العويناتي

الوكيل المساعد للرعاية والتأهيل الاجتماعي

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

البريد الإلكتروني: zainab.alawainati@mlsd.gov.bh

السيد نادر سلمان المرخي

رئيس قسم دور مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة

البريد الإلكتروني: nader.almarkhi@mlsd.gov.bh

السيد صادق عبد علي سهوان

مدير إدارة التأهيل الاجتماعي

البريد الإلكتروني: sadiq.sahwan@mlsd.gov.bh

الإسكوا

السيدة فتحية عبد الفاضل

مسؤولة شؤون اجتماعية في فريق الإعاقة

البريد الإلكتروني:abdelfadil@un.org

السيد محمد نوار العوا

مستشار إقليمي لشؤون التكنولوجيا والتنمية

البريد الإلكتروني:alawa@un.org

السيدة ماريا كارمن ألبين لارديس

مستشارة إقليمية لشؤون الحد من الفقروالسياسة الاجتماعية

البريد الإلكتروني: maria.alpinlardies@un.org

السيدة ريما عبد الخالق
مساعدة باحث في الفريق المعني بقضايا الفقر
البريد الإلكتروني: rima.abdulkhalek@un.org

السيدة لنى السكافي
مساعدة باحث في الفريق المعني بقضايا الإعاقة
البريد الإلكتروني: lana.elskafi@un.org

السيد إبراهيم عبد الله
مستشار إقليمي في شؤون الإعاقة
البريد الإلكتروني: abraham.abdalah@gmail.com

السيد داني يونس
مساعد باحث في الفريق المعني بقضايا الإعاقة
البريد الإلكتروني: dfyouness@gmail.com

السيدة نادين شلق
مساعدة باحث في الفريق المعني بقضايا الإعاقة
البريد الإلكتروني: chalakn@un.org

السيد نزار القطب
مساعد باحث في الفريق المعني بقضايا الإعاقة
البريد الإلكتروني: elkotobnizar@gmail.com